

# كتاب نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر

لمصنفه الشيخ ابن حجر العسقلاني أنفع في الله عندنا  
بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي لم يزل عالما قديرا وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم شيئا كثيرا  
ما بعد ذلك الثقات في اصطلاح أهل الحديث وكثرت بسطت وأخضرت  
فما لي ببعض الأخوان أن الحرف له الهم من ذلك فاجتته إلى سواد ربح الأدرج في  
تلك المسالك فأنزل الخبر ما ان يكون له طرق بلا عدد معين أو مع خصم أو في الأثرين  
أولها أبو واحد فالأول المتوازن المفيد للعلم اليقيني بشرطه والثاني المشهور وهو  
المستقيم على رأيي والثالث العزيم ليس شرطاً للصحيح خلافاً لمن زعمه والربيع القوي  
وكما سوي الأول الحاد فيها المقبول والمرود لتوقف الاستدلال بما على البحث  
عن أحوال الروايات دون الأول وقد يقع فيها ما يفيد العلم الطري بالقرآن على الخنا  
بم التعزيب أمان ان يكون في أصل السند أو فالأول الفرد المطلق والثاني العزيم  
النسي ونقل إطلاق العزيم عليه وخير الأحاد بقوله تام الضبط مثل السند غير  
معلق ولا شاهد هو الصحيح لذاته وسفوات وبنه بمقافات هذه الأوصاف ومن ثم قدم صحيح  
التجاري ثم سلم فترى لها فإن حثف الضبط فالحسن لذاته وكثرة طرقه يصح فإن جمعا التزود  
في الناق حيث العزيم والأبواب اسنادا وبزيادة رواياتها مقبول ما لم يتفق ما بين هو الوقت  
فان خولنا برجح فإرجح المحفوظ ومقابل الشاذ ومع تضعيف الراجح الموروث ومقابل المنكرو والنزول  
النسي إن وافقه غيره فهو المتابع وإن وجد من سببه فهو الشاهل ويتبع الطرق لذلك الاعتبار  
تو المعتبر لأن من المعارض فهو المحموم وإن عورض بمثل فان أمكن الجمع فهو مختلف الحديث أثبت  
المتأخر فهو النسخ والآخر المنسوخ والأما تزجج ثم التوقف ثم المرود أمان ان يكون بسط  
أو طعن والسقط أمان ان يكون من سار كالتسند من ضيق أو من آخره بعد الثاني  
وغير ذلك فالأول المعلق والثاني المرسل والثالث ان كان بأشرف فصاعدا مع المراد في جمو  
المفصل والأنا المنقطع قد يكون واضحاً أو خفي فالأول لا يدرك بعدم التلافي ومن ثم احتج  
إلى التارخ والثاني المرسل ورد بصيغة محتمل اللقب كمن وقال وكذا المرسل الخفي  
من معاصرين بل نزل الطعن أمان ان يكون كذاب الراوي أو له من يدك أو حش غلف

أو غلف

أو غلفه أو ضعفه أو وهم أو مخالفته أو رساله حاله أو بدعته أو سوء حفظه فالأول المرصوح  
والثاني المتردد والثالث المنكر على رأيي وكذا الرابع والخامس ثم الودمان اطاع عليه بالقرآن  
وجمع الطرق فالمهل نثر المخالف ان كانت بتعيين السياق لمدرج الأستاذ أو مدرج مودج  
بمرفوع لمدرج المتن أو بتقدم وتأخير فالمقبول أو بزيادة أو فإلما بدعي مقبل الأمان  
أو بزيادة أو لا شرح فالمضطرب وقد يقع الأبدال عمداً أو بتغيير حروف مع بقا  
السياق فالمصحف أو المحرف ولا يجوز قد يعبر المتن بالتعريف والمراد في الألعاب ما  
يخيل للمعاني فإن حقي المعنى احتج إلى شرح القريب وبيان المشكل ثم الجاهل وسبها  
ان الراوي قد يكثر بوجه فيذكر بغير ما أشهر به لغيره وفيه الموجه وقد يكون مقلة فلا  
يكثر الأخذ عنه وفيه الوجدان أو لا نسج اختصاراً وفيه المبهات ولا يقبل المبهم ولو ايم  
يلفظ التقدير على الصحيح فإن سمي والنقد واخذ عنه فجمهور العين أو ايمان فصاعداً  
ولم يوثق فجمهور الخال وهو المسمو من البدعة أما بفسق أو بكفر فالأول لا يقبل صاحبها  
الجمهور والثاني يقبل من لم يكن داعية في الأصح إلا ان روي ما ترك بدعة فجمهور على  
المختار ربه صرح الجورجان شيخ النسائي ثم سوء الحفظ ان كان لا رسا فالتسا على رأيي  
أو طارياً فالمختلط ومن وقع السبي المحفظ يعتبر وكذا المستور والمرسل والمرد لم يصاد  
الحديث حسناً لذاته بل بالجميع نثر الأستاذ أمان ان يفتي المرصلي الله عليه وسلم صريحاً  
أو كتابية من قوله أو فله أو غير غيره أو إلى الصحابي كند وهو من بقي النبي صلى الله عليه وسلم موثابه  
ومات على الإسلام ولو حثت رده في الأصح أو إلى التابع وهو من بقي الصحابي نثر فالأول  
المرفوع والثاني الموقوف والثالث المقطوع ومن دون الثاني من ملة ومقابل الأثر المند  
مرفوع صحابي بسط ظاهر الأفعال فان قلعه فامان يكون النبي صلى الله عليه وسلم أو إلى امام  
ذي صفة عليه كسب فالأول العلوي المطلق والثاني العلوي النسبي وفيه المواضع وهي الأثر  
التي شيخ أحد المصنفين من غير طريقته والبدل وهو الوصول إلى شيخه نثره في المساواة  
وهي استواء عدة الإسناد من الراوي إلى آخره مع اسناد أحد المصنفين والمصنف في  
الاستواء عليه بذكر المصنف ويقابل العلوي بقاسم النزول فان تشارك الراوي ومن



